

توجيه الانتاج

للاغراض الحرب

لشواد محمد شيل

في عام ١٩١٤ دخل العالم الحرب معتمداً على نظام الأمان الحر لتعديل ما يجب تعديفه في الانتاج والاستهلاك وتحويل اقتصاد الدولة من حالة السلم الى حالة الحرب . ثم اضطرت الحكومات الى تعديل الأمان وتنظيم الانتاج والاستهلاك وفقاً لأغراض الحرب . وتطور هذا التدخل بتطور الحرب واتسع أفقه حتى باتت الدول الرئيسية المشتركة فيها تسيطر سيطرة مباشرة على الصناعة والتجارة والزراعة والعمل فيها

ويختلف الحال في الحرب الحاضرة عما كانت عليه في الحرب الماضية في أن الأذمان صدقت عن الاستعانة بنظام الأمان الحر — اي ترك العوامل والقوانين الاقتصادية البحتة تعمل فعلها في حياة الدولة الاقتصادية ، ونقلها من اقتصاد السلام الى اقتصاد الحرب . فعندت كل دولة من يوم إعلان الحرب وبعضها قبل إعلانها بزمن طويل ، الى تعبئة مواردها لهذه الغاية . وسهل هذا الانتقال ، التجارب العظيمة انشأن التي اكتسبتها الدول خلال الفترة بين الحربين من تدخلها في الشؤون الاقتصادية بعد ان تطورت وتغيرت اسما عما كانت عليه في القرن الماضي . فعمل تحويل الهيئات التي اعتمدت عليها الدول في هذا التدخل الى اغراض الحرب ومنسرح في مجئنا هذا ما أخذت به الدول لتوجيه الانتاج فيها توجيهاً يرد به تحويل اقتصادها القومي المعتاد الى اقتصاد حربي يساعدها على اسير بالحرب منمئين في هذا ألمانيا وهي تعد مثلاً لدول المحور جميعاً ، وبريطانيا العظمى مثلاً للدول الديمقراطية

١- تنظيم التوجيه في ألمانيا يختلف ألمانيا في هذه الناحية عن الدول الديمقراطية في أن تنظيمها لاقتصاد الحرب سبق خوضها غمارها بوقت طويل . فعقب توني النازي أزمة حكم ألمانيا أصبحت وزارة الشؤون الاقتصادية قطب الرأى ومركز الاشراف على اقتصاد ألمانيا القومي وأصبحت بعد تقرير مشروع السنوات الرابع الثاني في عام ١٩٣٦ مختصة اصلاً بتنفيذ الخط الذي رسمها التجهيم على هذا المشروع . وعند شوب نار الحرب تألف مجلس عام لتنسيق المسائل الادارية ، أعضاؤه مدير مشروع السنوات الأربع ومصلحة الحرب الاقتصادية

ومثل القيادة العليا ورؤساء المصالح اوزارية المختلفة ومراقب الاسعار العام ويمثل الحزب النازي . ورئيس هذا المجلس هو الرئيس الاعلى لمشروع السنوات الأربع . ويقرر سياسة هذا المجلس واتجاهه ، ادارة التسيح والحرب الاقتصادية وادارات مشروع السنوات الأربع . اما تنفيذ هذه الخطط فتظل في أيدي الوزراء والوكلاء المنتدبين لهذا الغرض . وللادارات الاقتصادية الاقليمية ويمثل وزارة الشؤون الاقتصادية فيها شأن كبير في السياسة الاقتصادية الحربية . ويمثل تنظيم الاقتصادي الحربي الالماني في مشروع السنوات الاربع الاول وكانت الغاية منه القضاء على التعطل . بيد أن العدد الأكبر من العمال المتعطلين عمل في الصناعات والأعمال ذات الصبغة الحربية . والمشروع الثاني كانت غايته استكفاء ألمانيا من الناحية الاقتصادية حتى لا يضرها الحصار كما حدث في الحرب العظمى الماضية . ولقد تضمن مشروع الأربع سنوات الثاني الاشراف المباشر على الصناعة وانتهى الأمر في عام ١٩٣٨ بتعيين وكلاء خصرصين لصناعات تمدن الفحم والبناء والآلات والرافعات بالطرق والقوة الكهربائية ومنحهم سلطات تكاد ان تكون تامة على الانتاج

ولظمت سوق العمل عن طريق جبهة العمل كما أتى على كاهل يقابلات العمل المنبئة من قبل وزارة العمل في كل مقاطعة مهمة تنظيم الأجور وشروط العمل . . . الخ . ولوزارة العمل اشراف مطلق على شروط العمل في نطاق البادية التي وضعتها لها السلطة المركزية العليا ، وهذا الاشراف يسهل أمره كثيراً تنظيم انتقال العمال من عمل الى آخر . فهناك ما يدعى «دقاتر العمل» وهي جوازات لازمة للتقدم اذا ما أراد ممارسة عمل صناعي ويحتوي الجواز على بيان مفصل بمحقق العامل صناعته ومراحل عمله ، وبذلك غدا في حوزة السلطات المختصة سجل تام عن انقوة العمالة في الامة كلها . ولوزارة الزراعة والطعام اشراف على الانتاج الزراعي وأسعار المنتجات الزراعية وبيعها وشراؤها وهي تتولى هذا الاشراف عن طريق «جماعة طعام الرمح» والاشترائك فيها محتم على جميع المنتجين والمالكين الزراعيين والموزعين الزراعيين . وعلى كل مزارع ان يحوز رخصة ادارة مزرعة ، وهذه الرخصة تحتوي على معلومات عن انتاج المزرعة وقدرتها وعن متوالي شؤونها فهي للعامل الزراعي كدفتر العمال للعامل الصناعي

٢ - التوجيه الاقتصادي الحربي في بريطانيا العظمى . أتاحت قوانين الضواريء الصادرة في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٩ و ٢٣ مايو ١٩٤٠ للحكومة انشاء ناه مهم للاقتصاد الحربي . وفي يونيو ١٩٤٠ أنشئ «مجلس الانتاج» وهو يضم ممثلين للوزارات المختصة . وفي يناير ١٩٤٤ حل محل هذا المجلس هيئتان تنفيذيتان للانتاج والاستيراد ، الاولى أعضاؤها خمسة ورئيسها وزير العمل والخدمة العامة . ويسيطر مجلس الوزراء على الهيئتين ويوجه سياستهما وتتولى وزارة التموين ، الاشراف على الصناعة الى حد كبير اذ تنظم الاسعار وتراقب

التخزين ومن أهم مهامها توزيع المواد والمؤن وتفضيل صناعة ما أو فرد ما في الحصول على حصة معينة . وعينت الحكومة مشرفاً على كل سعة ، فقد في مكتبها ملاحظة اسوق . ولتحقيق التنسيق بين ادارة التفضيل المركزية (التي الادارة التي تعين اولية حصول صناعة ما على المواد الاولية اللازمة لها او صناعة ما أو فرد ما على سعة معينة) بوزارة التموين وبين الهيئات التجارية أصبح كل مشرف مسئولاً عن حصر المواد التي هو مسئول عنها وتعيينها (١)

وعهد الى وزارة العمل والخدمة العامة في الاشراف على اسوق العمل وانتقلت اليها بمقتضى قوانين الممنوع السلطات التي كانت للادارة الاهلية . أما الزراعة فتعمد شئونها ووزارتها الطعام والزراعة ، وتختص الوزارة الاولى بمسائل الاسعار وواردات الطعام وتخزونه وتوزيعه ، وتختص وزارة الزراعة بمسائل الانتاج وتلاحظ بواسطة رجالها في الأقاليم وبلدان إنتاجها الاقليمية تعبئة العمال للانتاج وتوزيع أغذية الحيوانات والاسمدة والآلات الزراعية ... الخ فضلاً عن توجيه الانتاج . هذا وقد نشأت اذارات جديدة علاوة على ما كان قائماً منها فعلاً قبل الحرب ، لملاحظة انتاج الأسمدة وتسويقها

(٣ - التنمية الصناعية) الخطوة التي تخطوها الحكومات عادة في المراحل الاولى للانتقال من اقتصاد السلم الى اقتصاد الحرب ، تكون بتحقيق الاولية في تنفيذ العقود الخاصة بها ، ثم انشاء نظام تفضيلي تمنح به المواد الاولية والآلات والعمل ... الخ لاعظم الصناعات او الزراعات شأناً في الاقتصاد القومي الحربي . ويتفرع على هذا المنبداً إشراف الدولة المباشر على شتى عوامل الانتاج وما يقتضيه هذا الاشراف من التوصل بالوسائل الضرورية لتنسيق أنواع الانتاج المختلفة وتنشيط قدرة الامة على الانتاج . وقد اختلفت الاجراءات التي اتبعت بشأن الانتاج باختلاف السلع والبلدان وباختلاف الحاجة الى نوع من السلع في وقت ما وفقاً لسير الحرب ومقتضاها

فالملمبا استطاعت مشروخ السنوات الاربع الثاني اتخاذ اجراءات تنسيق تجارة «التصاعمي» وتنسيقها . وانماية من هذا توفير اليد العاملة وخفض عدد المنشآت اصغيرة بتشجيع التركز الصناعي . وكان أخص مظاهر هذا التشجيع قانون ٥ سبتمبر ١٩٣٩ وهو الذي مكن وزارة الشؤون الاقتصادية من ان تطلب من المصانع الاندماج بعضها في بعض وان تمنحها على انشاء معدات جديدة والاستغناء عن تشغيل القديم منها ، كما استولت السلطات الحربية على بعض المصانع وادارتها تحت اشرافها . أما بريطانيا العظمى فتم تحويل مواردها احتياطياً وبأساليب غير مباشرة وعن طريق الاشراف على واردات المواد الاولية في سنهل الحرب ، وتبع هذا

(١) حتى هذا التنظيم نوعياً يبرأ بعد تعيين وزير الانتاج وتوسيع اختصاصه

المهينة على العمل واتخذت الاجراءات الكفيلة بالحد من فعاط الصناعات التي تنتج منتجات الاستهلاك المدني . وفي مارس ١٩٤١ أعلنت سياسة التركيز الصناعي وبمقتضاها أمكن توفير العمال اللازمين لجهود الدفاع فضلاً عن تخصيص مساحات كبيرة من المانع العطلة لشؤون التخزين والابداع ، وشيئة بهذا ما أخذت به اليابان في بعض الصناعات ولا سيما صناعات القطن وتعدن الفحم

١٠ — المهينة على المواد الأولية لم تنل مسألة من مسائل هذه الحرب ما ناله موضوع المواد الأولية من عناية واهتمام . فمطم الدول تعاني قلة في المواد الأولية اللازمة لاداعتها وصناعتها ، وهي قلة نجمت عن تقلقل التجارة الدولية واضطراب بشورها ، إذ قابل هبوط العرض زيادة مطردة في الطلب اقتضتها حاجة التسلح المتزايدة الى المواد الأولية . فلا بدع ان نرى تدخل الدول في أمر انتاجها واستهلاكها واسع النطاق بعيد المدى

فألمانيا أخضعت — في أثناء انشاء أداها الحربية — تجارتها الخارجية لسلطان الدولة لنتطلق تسيرها في الوجهة التي تتفق والنهاية الحربية . ومصداقاً لهذا كان النقد الاجنبي لا يمنح إلا للتجار الذين يتوردون مواد حيوية للاغراض الحربية . يليهم في الترتيب أصحاب صناعات الصادرات التي تتقاضى ثمنها لصادراتها تقيداً أجنبياً يحوّل الى الدولة . ولمنع الاسعار المحلية من الارتفاع طبق نظام البطاقات على المواد الأولية ليعزز الاشراف على التجارة الخارجية . ولما أعلنت الحرب غدت الحكومة هي التي تقرّر نوع ما ينتج من كل سلعة ومقداره ، وحتمت موافقة السلطات ذات الشأن على شراء أنواع المواد الأولية المختلفة ، واتخذ كثير من الاجراءات لزيادة انتاج المواد الأولية محلياً او بالاستعانة من المواد المستوردة بأخرى عملية يمكن ان تقوم مقاسها

وأهم ما كان يعوز ألمانيا المواد الآلية : الحديد والتصدير والزيوت وانسجوم والجلود . ولقد كانت أهم الغايات المرجوة من مشروع السنوات الاربع الثاني ، السعي الى زيادة انتاج مواد تحمل محل هذه الموارد . وأصدق مثل على هذا ، المؤسسة التي دعيت باسم جورج ، وكان الغرض من تأليفها زيادة المنسوخ من الحديد الخسيس النوع للاستعانة به عن الحديد الجيد المستورد ، وتألقت شركات كثيرة غيرها ، ووسع نطاق القائم منها لزيادة انتاج الزيوت والمطاط والحديد والالياف الصناعية فضلاً عن السعي الى زيادة الانتاج اتخذت التدابير في كل مكان للانتفاع بالثغرات وبقايا السلع والمواد ، باستردادها واستعمالها . ثم امتدت هذه الحركة حتى شملت كل شيء رؤي جواز الانتفاع به بشرط ان لا تتجاوز نفقات جمعه تكاليف استخدامه في الصناعة . هذا وقد دأبت ألمانيا قبل الحرب وبصفة خاصة في

تحتون ١٩٣٨ والنصف الاول من عام ١٩٣٩ حتى اختزان المواد الاولية الهامة كالمعادن الطبيعية والزيوت وبعض المعادن الاخرى . ومن الجدير بالذكر أنها وجدت في كل قصر افتتحتته مخزونات من المواد الاولية ، كانت البلاد المنزوحة قد كدته استعداداً للحرب أو للصوريه فاستولت ألمانيا عليه . ولقد أوقفت ألمانيا او خفضت خفضاً كبيراً صنع السلع المدنية من المواد الاولية في البلاد المحتلة ولكنها أوصت على مقادير كبيرة من سلع الاستهلاك ومعدات الحرب في مصانع البلاد فاستخدمت البقية الباقية من المواد الاولية التي لم تنقل الى ألمانيا ، وبذلك الجورود لزيادة انتاج البلاد المحتلة من مواد أولية كالتحجم والحديد والتحاس . الخ كما أخذت في جمع تقيات المواد الأولية

أما بريطانيا العظمى فقد عمدت الى جمع المواد الاولية تنفيذاً لقانون صدر لهذه الغاية في عام ١٩٣٨ ، وفعلاً تمت بضعة مشتريات من المواد الغذائية والنظن والنقط والالومنيوم والنيكل والاسمدة . ومع ان قانون الطوراريه الاول منح الحكومة في مشتمل الحرب سلطات واسعة ، فان هذه السلطات لم تطبق الا تدريجياً ، وفي مايو ١٩٤٠ صدر قانون الطوراريه الثاني فأنشئ بمقتضاه نظام مركز لهذه السلطات . وكان الاشراف على واردات المواد الاولية الخطوة الاولى لهذا النظام ، فأنشئ نظام لترخيص تحت رقابة وزارة التموين مع تطبيق مبدأ الافضلية الذي سبق الاشارة اليه . وفي عام ١٩٣٩ عين موظفون للاشراف على جميع انواع التجارة وتطبيق مبدأ « الافضلية » في الصناعة ، وفي ربيع ١٩٤٠ أصبحت معظم المواد الهامة خاضعة للرقابة ومن ثم عززت سلطات وزارة التموين وامند سلطان ادارات الرقابة حتى شمل جميع السلع تقريباً ورتبت « الاولية » في الحصول على المواد الاولية على النسق التالي : - المعنات الحربية الحيوية فصناعات الاسدات ثم الصناعات التي تصل لسد الاستهلاك المحلي . واتخذت التدابير لجمع المعادن المتروكة ولاسيما الحديد المصنوع ، وزيادة انتاج المعادن بمخ اعانات انتاج . واتخذ الاشراف طريقه في البعض الآخر عن طريق الاتحادات التجارية ولم ينتجاً الى الاشراف المباشر على الانتاج لزيادة مقادير السلع الحيوية كالتحجم الا مؤخراً . ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا العظمى عقدت عدداً من الاتفاقات التجارية الهامة مع بعض الدول المنتجة للمواد الاولية الضرورية شغلت على الصوف من امريكا والتحاس من رودسيا والكنغو البنجيكي والحبوت من الهند . الخ

وقد اتى الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في شأن هذا الموضوع ما تخففته فيها بريطانيا العظمى الى حد كبير

٥ - (تنسيق العمل) ان الغاية المرجوة من الاشراف على العمل في وقت الحرب هي زيادة مجموع الايدي العاملة ، في مختلف نواحي الانتاج وتوفيرها لتقديمها بما تقتضيه حالة الحرب من

تحويل جانب كبير منها الى القوات الحربية وتشغيل جانب آخر في صناعات وأعمال غير التي اعتادوا القيام بها في اوقات السلم. وليس هذا بالامر الهين فان الانتاج الحديث يتطلب توفر حدائق خاص كما تقتضي صناعات الحرب الحديثة عمالاً في أعلى مراتب القدرة الفنية والالتقان. وقتت معظم الدول المتجاورة كافة الاجراءات التي كانت تحول دون زيادة ساعات العمل عن المدة المقررة ابان السلم. فإيطاليا وقتت أسبوع الأربعين ساعة للعمل في نوفمبر ١٩٣٩ واستعوض عنه بأسبوع السبع والخمسين ساعة. واقتضى تحويل العمال المهرة في ألمانيا زيادة ساعات العمل الى اثنين وسبعين ساعة أسبوعياً في بعض الصناعات. أما اليابان فلم يكن فيها حد لتشغيل العمال البالغين عند نشوب الحرب الصينية وكانت ساعات العمل كثيرة حتى ضبطت قدرة العامل على الانتاج. وفرنسا وقتت اسبوع الاربعين ساعة في نوفمبر ١٩٣٨ وفي ربيع ١٩٣٩ رفع الحد الأقصى للعمل في صناعات الدفاع الى ستين ساعة اسبوعياً وامتد هذا الاجراء الى ان نشبت الحرب فشمّل جميع الصناعات. وفي كندا أعلن وزير العمل في نوفمبر ١٩٤٠ أن الحالة باتت تستدعي زيادة اسبوع العمل من أربع واربعين ساعة أسبوعياً الى ثمان واربعين ساعة اسبوعياً أو أكثر. اما الولايات المتحدة فلم يبلغ التشريع الخاص بساعات العمل فيها وانما زيد عدد ساعات العمل لقاء أجر اضافي.

أما بريطانيا العظمى فكان الامر الصادر في ٥ يونيه ١٩٤٠ خطوة هامة نحو رقابة الدولة الناشئة على العمل إذ نص على أنه لا يجوز تشغيل الافراد في الاعمال الهندسية والبناء والزراعة وتعمير الفحم الا عن طريق ادارات توزيع العمال العامة. كما منح قانون الطوارئ الصادر في مايو ١٩٤٠ الحكومة قوة تسيطة العمل بيد انه بالنظر لتطوع الشعب للمصلحة العامة وتبليته نداء الحكومة في كل وقت لم يكن ثمة ضرورة لتطبيق السلطات التي خولها لها القانون. وفي يناير ١٩٤١ تقرر تشجيع العمال وحرّم على أصحاب الاعمال في بعض الاعمال الاستثناء عن عملهم وحتى العمال ترك العمل دون موافقة ادارة الخدمة العامة وفي مارس ١٩٤١ طلب وزير العمل تطوع ٥٠٠.٠٠٠ رجل ومائة الف امرأة في الصناعات الحربية.

وقد خطت كل دولة خطوات الكفيلة بزيادة عدد العمال الحاذقين باخضاع العمال لتدريب خاص. ففي بريطانيا العظمى انشأت وزارة العمل في فبراير ١٩٤٠ نظاماً واسماً لمراكز التدريب لتدريب أحد عشر الف عامل متعطل على ان يخرج هذه المراكز أربعين الف عامل سنوياً. أما ألمانيا فلها استطاعت بفضل رعاية جبهة العمل انشاء شبكة من مراكز التدريب في جميع أنحاء البلاد وبلغت هذه المراكز مائتي مركز فيها ستة عشر الف معلم وقد اتخذت اجراءات مشابهة لتلك في الاقطار الأخرى مع التفاوت في العدد طبعاً.

والخلاصة التي تمحّدت بين العمال وأرباب الاعمال، مما ينشأ عنه خسارة في الانتاج

فإذا ما كان الامتناع عن العمل في صناعة حيوية ترتبط بها صناعات أخرى ، نجم عن هذا هبوط في مجموع الانتاج انعام للدولة ، ومن ثم كان الحظ من اعتصامات العمل او حظرها أمراً له خطره في النشاط الحربي في كل دولة . وفي بلاد كالمانيا وايطاليا صاحب الاجور وشروط العمل كانت خاضعة لاشراف الدولة قبل قيام حالة الحرب بزمان طويل ، كانت اعتصامات العمال تعد أمراً غير مشروع ، وفي استطاعة الدولة ان تجبر العمال على تقاضي الأجر الذي تراه بالشروط التي توافقها . وقد امتدت هذه الأنظمة الى جميع الاقطار التي احتلتها ألمانيا . أما في بريطانيا العظمى مثلاً فانها تركت العمال اجراً مبدئياً بيد انه صدر في يوليو ١٩٤٠ أمر يعرف بشروط العمل والتحكيم الوطني حرمت بمقتضاه الاعتصامات والامتناع عن العمل قبل اخطار وزارة العمل والخدعة العامة وعدم التوصل الى تسوية النزاع خلال ثلاثة أسابيع بعد هذا الاخطار ، وأُنشئت لتسوية المنازعات بين العمال وأرباب الاعمال محكمة سميت محكمة التحكيم الاهلي وهي مؤلفة من خمسة اعضاء يعين وزير العمل ثلاثة منهم ويختب اثنان عند عرض كل نزاع لتمثيل العمال وأرباب الاعمال ، ويعرض النزاع على المحكمة اذا لم يكن هناك اتفاق سابق على التحكيم أو اذا عجز المحكون عن الوصول الى تسوية للنزاع ، والمحكمة في النزاع يلزم الترييقين على السواء

٦- توجيه المواد الغذائية $\left\{ \right.$ خضعت الزراعة قبل الحرب لقيود شديدة ورقابة بعيدة المدى وكانت الدولة في جل اقطار أوروبا أشرف على شئونها وتوجه دفتها . فجاءت الحرب فعززت هذه النزعة وشدت أزرها على نحو ما سيقين فيما بعد . ففي بريطانيا العظمى انتظم منجوح شبعة الدينار واللين والبطاطس والخنازير منذ عام ١٩٣١ في لجان التسوق وضمت عقب الحرب لجاناً (اللين والبطاطس) الى وزارة الطعام . وزيدت الاصابات المخصصة لزيادة الانتاج حتى شمل لغنام الاعانات والاصهار المضمونة الألبان والضأن والمجول والشرفان والشمير ، كما منحت الاعانات على الاسمدة ومنح الزراعة اعانة غير مباشرة بخفض الضرائب المفروضة عليهم . ومن قبيل هذا ما عمدت اليه الحكومة من منح جسيمن لحث كل فدان من الزراعي القديمة وأجر اثزارعون على حث ١٠ ٪ من مرابعهم . كذلك نظمت أسعار المنتجات الزراعية بحيث تشجع زيادة الانتاج والتوافع زادت اسعار المنتجات الزراعية بنحو ٤٠ ٪ وفي بعض الحالات دخلت الحكومة السوق مشتريه لكل المحاصيل الزراعية او لجزء منها بحسب الاحوال . الآن ان امان الخبز واللين واللحم وقديد الخبز أصبحت على حالها تقريباً بفضل الاعانات التي قدمتها الحكومة وهي تبلغ مائة مليون جنيه سنوياً . ولضمان العمل المكافي للزراعة رفعت الاجور الزراعية من ٣٦ شلناً في الاسبوع (كحد أدنى) الى ٤٨ شلناً في الاسبوع في ربيع ١٩٤٠ وصدرت الأوامر لمنع العمال الزراعيين من الانتقال

الى الصناعة . كذلك نظم توزيع الاسبدة ومواد العلف لمواجهة النقص الذي طرأ على الموجود في كثير منها فضلاً عن زيادة انتاج الرعي ، ورؤي في فبراير ١٩٤١ تنظيم تداول موارد العلف بالبطاقات على أساس عدد المواشي مع منح جزيئات اضافية للبقر الحلوب وفي لايبزيه من السنة نفسها أمر المنتجون بانقاص عدد الخنازير والطيور والدواجن الى الثلث حتى خريف ١٩٤٠ على ان يظل عدد المواشي الحلوب ولا سيما الجيبد النوع منها على ما هو عليه بقدر الامكان . وقد رخص للمواشي الحلوب بالحصول على ٩٠٪ من حاجتها العادية من العلف والذبحول ولاغنام بالحصول على ٧٥٪ من حاجتها وذلك طوال عام ١٩٤١ .

أما ألمانيا فان اجراءات هيئة الدولة على الزراعة ترجع الى تولي النازي أزمة الحكم فيها ، فلما جاءت الحرب توسعت الحكومة في تطبيق هذه الاجراءات . ولقد كان على «جماعة طعام الریح» ان تزيد الانتاج الزراعي بمختلف الوسائل وان تجعل ألمانيا على أعظم درجة من الاستكفاء الذاتي في موضوع الطعام . وهذه المؤسسة لها حق الاستيلاء على الارض والموارد للاغراض المختلفة وارغام المزارعين على تسليم المقادير التي تعينها من محصولهم وأعطت كل مزارع كتاباً بالتعليمات الواجب عليه اتباعها . وزيادة الانتاج اقتضت الافراط في استخدام الاسبدة الكيميائية فضلاً عن السعي الى الاستعاضة بمواد العلف المحلية عن المستورد منها . وتبنت ألمانيا بانكثرت احرمت على المؤسسات غير الزراعية استخدام العمال الزراعيين دون موافقة ادارات تحويل العمال التي غدا لها الحق في اجبار العمال الزراعيين المشتغلين بغير الزراعة على العودة اليها . ولتلافي هذه الازمة دأبت ألمانيا على استخدام الاسرى في الزراعة واجبار عمال البلاد المحتلة على العمل في ألمانيا واستئجار العمال الایطاليين وغيرهم .

وضبطت حاشية كبيرة من مناحي نظام الرقابة الألماني على الزراعة في البلاد المحتلة فانظرت الى الأخذ بنظام البطاقات لاهواردة فيه على الطعام والاسبدة ومواد العلف . أما سياسة التي اتبنتها الدول الأخرى في هذا الصدد فتقارب ما بيناه فيما سبق . فسويسرا أخذت ابتداءً من مارس ١٩٤١ سياسة ترمي الى كفاية نفسها بمواردها الخاصة . ولتلافي النقص في الايدي العاملة عمدت الحكومة الى منع العمال الزراعيين من هجر الارض واجبار انهمال المتعطلين على الاشتغال بالزراعة ، ونقلت عمال الصناعات غير الضرورية للعمل فيها أيضاً . أما أسبانيا فأصدرت حكومتها في ٥ نوفمبر ١٩٤٠ قانوناً أجبرت المزارعين بمقتضاه على التوسع في الزراعة والانتاج

ونظمت اليابان انتاج الاسبدة واستهلاكها وجاغت حاجتها الى العمال الزراعيين بنقل العمال الى مناطق خاصة وتشجيع العمل التعاوني وزيادة استخدام النساء والاطفال